مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

التعددية والتسامح

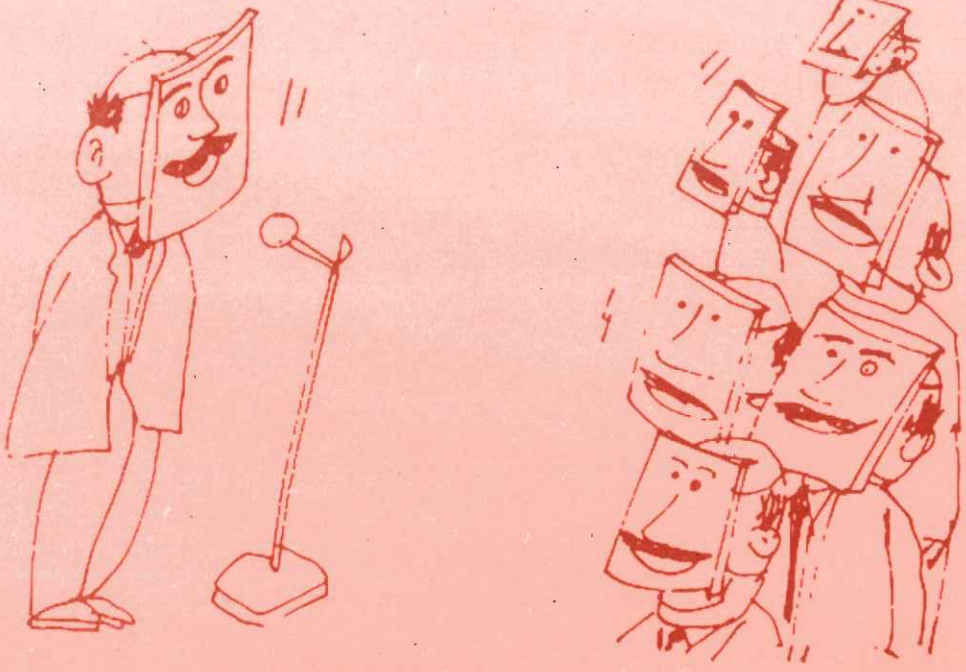

تؤمن فكرة الواحدية بشعب متجانس له صفات متجانسة.. تفرض عليه قرضاً

سلسلة مبادئ الديمقراطية (٩)

التعددية والتسامح

اعداد: نبيل الصالح
محرر ومشرف علمي : عزمي بشارة
رسوم : خليل أبو عرفة
استشارة تربوية : ماهر الحشوة

Pluralism and Tolerance

Copyright: **MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy**
P.O. Box 1845, Ramallah, West Bank

This book is published with the support of the
Buntstift e. V. Foundation Germany

December, 1996

جميع الحقوق محفوظة

مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ص. ب ١٨٤٥ ، رام الله

يصدر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة البوتتشتيفت، ألمانيا

الطبعة الأولى –كانون أول ١٩٩٦

تصميم وتنفيذ: موسسة الناشر للخدمات الفنية – البيرة – هاتف: ٩٩٨٦٣٨٧

المحتويات

١- مدخل	٥
٢- التعددية	٨
٣- التسامح والتعددية	١٢
٤- التعددية في المجتمعات الديمقراطية	١٦
٥- أهداف التعددية	٢٠
٦- صفات المجتمع التعددي	٢٤
٧- الدفاع عن التعددية	٢٦
٨- الخاتمة	٢٨

مـــدخـــل

يتناول هذا الكتيب مبدأين هامين من مبادئ الديمقراطية وهما التعددية والتسامح اللذان يشكلان اساساً للثقافة السياسية الديمقراطية وشرطا اساسيا مسبقا لقيام النظام الديمقراطي. فبدون قبولهما لايمكن تداول السلطة وممارسة الحقوق والحريات وفسح المجال لمشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم والاسهام في صنع القرار، وجعله منبثقاً عن الارادة الجماعية التي تتكون من ارادات فئات وجماعات مختلفة لكل منها مصالح وآراء مختلفة.

تقوم التعددية، كما سنوضح في هذا الكتيب، على اساس قبول الاعتقاد بان التنوع والاختلافات هما صفة ملازمة للحياة الاجتماعية، وأن الاطار الاجتماعي يضم مجموعات وفئات وتنظيمات وقيماً وممارسات ايديولوجية مختلفة تتمتع بالشرعية وبالحق في التعبير عن النفس داخل هذا الاطار. يحتم هذا الاختلاف ضرورة ايجاد آليات للتوفيق وخلق حد ادنى من التوازن،على الاقل، بين هذه الاختلافات بهدف ضمان وحدة الاطار المجتمعي بواسطة ايجاد قواعد متفق عليها تحكم العلاقة بين مركباته على اساس التسامح والاعتراف المتبادل.

ترفض التعددية فكرة الواحدية او التفرد في جميع المجالات المتعلقة بادارة النظام والمجتمع والعلاقة بينهما. وينعكس ذلك في رفض فكرة سيطرة زعيم واحد او جماعة او حزب واحد على دفة الحكم والتصرف حسب ارادته ولخدمة مصالحه. ولا تسلّم التعددية بالرأي القائل بانه يجب أن تكون في المجتمع قيمةٌ واحدةٌ او مبدأٌ واحدٌ او فكرٌ واحدٌ على الجميع للوصول الى نمطٍ محددٍ من الحياة والمصلحة العامة يعتبره المتنفذون في ادارة الدولة والمجتمع النمط الافضل للجميع، وهذه هي

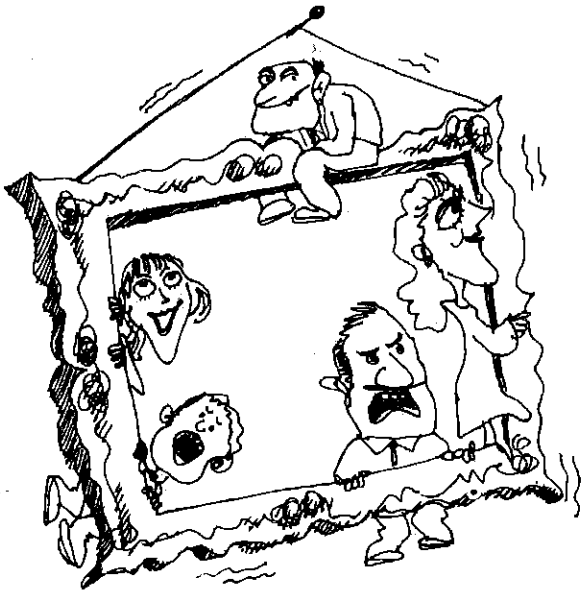

التعددية هي قبول الاعتقاد بأن التنوع والاختلافات هما صفة ملازمة للحياة الاجتماعية وان الإطار الإجتماعي يضم مجموعات وفئات وتنظيمات وقيما وممارسات ايديولوجية مختلفة تتمتع بالشرعية وبالحق في التعبير عن النفس داخل الاطار.

ترفض التعددية فكرة سيطرة زعيم واحد او جماعة او حزب واحد على دفة الحكم

الحال في الدول غير الديمقراطية في أنحاء العالم. لا يعني هذا ،بشكلٍ من الاشكال، أن التعددية تنكر اهمية فكرة المصلحة العامة او الارادة الجماهيرية او الاهداف الجماعية، بل ان تعريفها لها يقوم على اساس اعتبارها قاسماً مشتركاً، على الاقل، ادنى لمصالح الفئات والتنظيمات المختلفة الشرعية والمعترف بها التي تكوّن المجتمع.

والارادات المختلفة والاهداف الكثيرة التي تلتقي في اطار الاهتمام بعدم تفسخ المجتمع الى فئات وولاءات محتربة.

وستجري في هذا الكتيب مناقشة أصول التعددية واشكالها في المجتمعات الديمقراطية بشيء من التفصيل. يتبع ذلك تعداد ومناقشة النتائج الايجابية الهامة للتعددية، حيث سيتبين ان التعددية عنصر هام لتحقيق الديمقراطية ولوجود النظام الديمقراطي، وتشكل شرطاً مسبقاً لتطبيق مبادئ مثل الفصل بين السلطات، والانتخابات، والمواطنة، وحرية الرأي. وسيتبين هذا الارتباط ايضاً خلال مناقشة صفات المجتمع التعددي، فهو مجتمع ديمقراطي يتم فيه الفصل بين السلطات وتختلف فيه الآراء وتتعدد فيه الاحزاب وتجري فيه الانتخابات الدورية النزيهة. ولكنه اضافة الى ذلك، يتميز بثقافة سياسية محددة توفر قدراً من التسامح وترفض العنف، وتؤمن بحل الصراع بالحوار والاعتراف بشرعية الاطراف المختلفة في المجتمع.

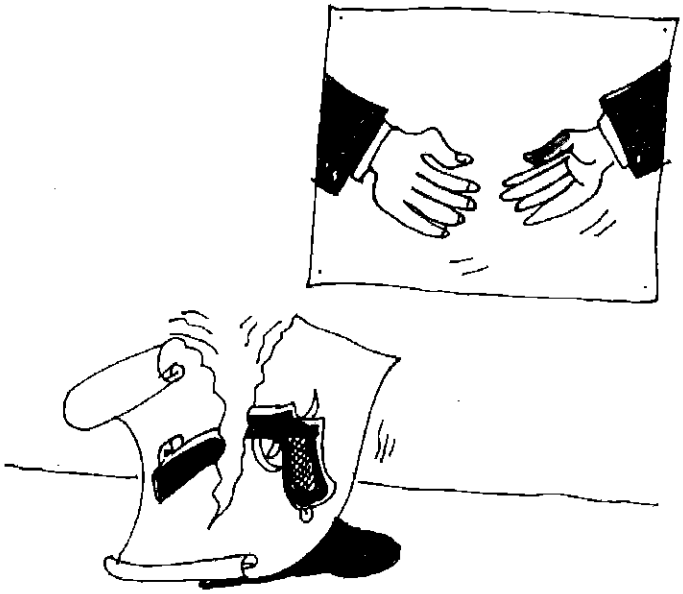

المجتمع التعددي يتميز بثقافة سياسية محددة تؤمن قدرا من التسامح وترفض العنف

ويتلو ذلك نقاش لطرق الدفاع عن التعددية سواءً خلال الاحوال الاجتماعية العادية، او عندما تكون الديمقراطية في خطر. ويتضّمن الكتيب مناقشة للعلاقة بين التعددية والتسامح، حيث يتم تعريف معنى التسامح وتبيان ارتباطه الوثيق بالتعددية.

ويتوقع من القارئ ان يكون قادراً على القيام بما يلي بعد دراسة الكتيب:

١. تعريف معنى التعددية والمسلمات التي يعتمد عليها مبدأ التعددية حول طبيعة المجتمع وكيفية التعامل مع هذه الطبيعة.

٢. تعداد أوجه التعددية في المجتمعات الديمقراطية، وشرح كيف تنعكس هذه الاوجه في تلك المجتمعات.

٣. الدفاع عن مبدأ التعددية من خلال تقديم وشرح خمسة مبررات على الاقل لهذا المبدأ.

٤. شرح بعض الصفات التي يتمتع بها المجتمع التعددي.

٥. شرح كيف يمكن الدفاع عن التعددية في الاحوال العادية وفي اوقات الازمات، حين تكون الديمقراطية في خطر.

٦. شرح معنى التسامح وكيفية ارتباط مفهوم التسامح بمفهوم التعددية.

٧. تقييم اوضاع المجتمع الفلسطيني الحالية في ضوء المفاهيم الواردة في الكتيب، واقتراح ما يمكنك عمله لتطوير احترام مبدأي التعددية والتسامح.

التعددية

تشكل فكرة التعددية شرطاً ضرورياً للآليات والمبادئ الديمقراطية مثل فصل السلطات، وسيادة القانون، وحماية الحريات المدنية، والمساواة، والتمثيل السياسي وغيرها، وهي جميعها عناصر هامة من عناصر الأنظمة الديمقراطية بالمفهوم المعاصر.

تشكل التعددية نقيضاً لفكرة الواحدية التي تميز الانظمة الشمولية ومنظومات العقائد الايديولوجية والدينية المتزمتة والسلفية التي لا تحترم الحق في الاختلاف، وتحتكر حقيقة واحدة او معتقداً واحداً تفرضهما على الجميع، وتفضّل حكم حزب واحد او فئة واحدة او قائد اوحد.

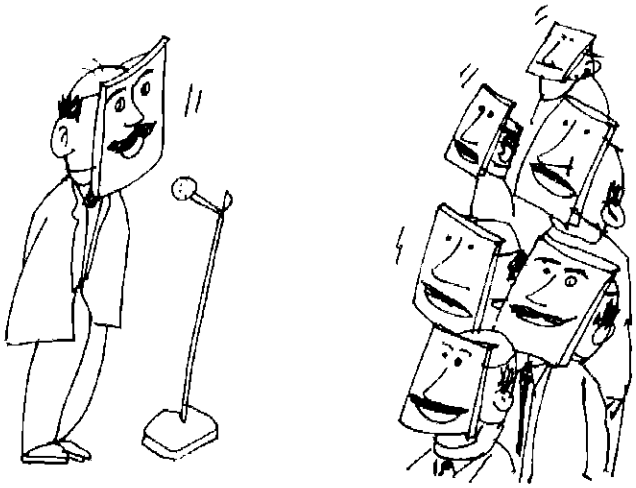

تؤمن فكرة الواحدية بشعب متجانس له صفات متجانسة.. تفرض عليه فرضاً

ففي حين تؤمن فكرة الواحدية بشعب متجانس له صفات متجانسة تُفرض عليه فرضاً، في اغلب الحالات، وثقافة سياسية اساسها حقيقة واحدة منزلة وبقيم وحيدة وبمصلحة عامة واحدة، تؤمن التعددية بضرورة وضع قواعد تنظّم العلاقة بين المجموعات والتنظيمات والفئات الكثيرة من اصحاب المصالح والمعتقدات والولاءات المتغايرة في كل مجتمع. ولذلك لا تتبنى التعددية فكرة التجانس المتناهي في المصلحة والتوجهات السياسية والفكرية لجميع ابناء المجتمع، بل تؤمن بتأسيس اليات مقبولة لمنع حالة يتحول فيها الاختلاف بين المصالح والمعتقدات المتعددة لكافة مركبات المجتمع، الى عداءٍ وفوضى عارمة. يتطلب نجاح هذه الاليات في القيام بدورها قدراً من الاستعداد لتقبّل الاختلاف والاعتراف بحق الاخرين،

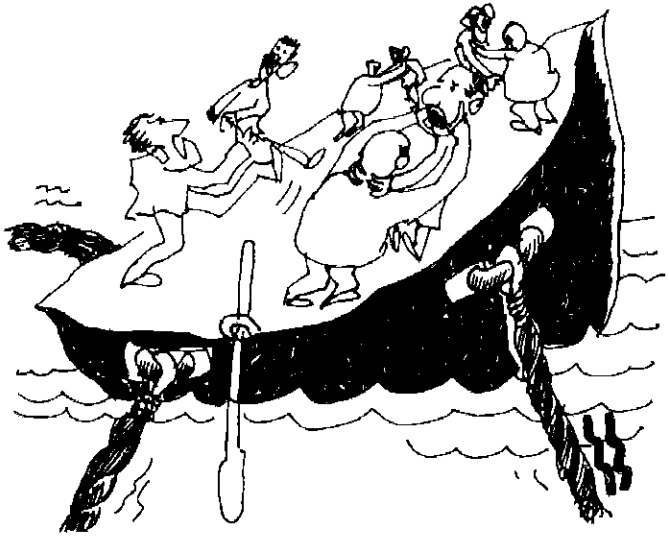

تؤمن التعددية بتأسيس أليات مقبولة لمنع حالة يتحول فيها الأختلاف بين المصالح والمعتقدات المتعددة الى عداء وفوضى عارمة

أي قدراً من التسامح. كذلك ترى ان كل محاولة لفرض حل قسري للتناقضات لصالح طرف واحد معين من هذه المركبات يؤدي الى بروز تناقضات جديدة تكون احياناً اكثر تناحرية. ولعل ما حدث في الدول الاشتراكية هو اوضح مثال على ذلك، حيث ظهر بعد سقوط الانظمة القمعية الحاكمة هناك ان فرض التجانس بالقوة والقمع، ولفترة تجاوزت نصف قرن، قد ولّد عنفاً وعداءً انطلقا بعنف وشراسة غير مسبوقين كما حدث في يوغسلافيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وتقوم فكرة التعددية على الاعتقاد بان وجود العديد من الاطر الاجتماعية غير المتجانسة ظاهرة ايجابية، لان هذا يخلق قاعدة للتفاوض المستمر بين المجموعات المختلفة بطبيعة الحال، ويساعد على الثبات الاجتماعي بسبب عدم نزوع من تشعر نفسها مظلومة من هذه المجموعات الى العنف كوسيلة للتعبير عن النفس ونيل ما تعتقد أنها تستحقه. هذا في حين يميل المعارضون للتعددية الى تأييد نظام سياسي واجتماعي قسري مركزي، يتميز عادة بالتعصب لفردٍ او حزب او عقيدة او رأي يعتبرونهم اصلح وأكفأ من يمثل مصلحة الشعب الواحدة والمحددة التي تكون دائماً مصلحة السلطة المفروضة على الجميع. ينطلق هؤلاء المعارضون للتعددية من ان الاختلاف، وخصوصاً في النواحي السياسية، يولّد النقد والاحتجاج ولذلك فهو يهدد الثبات والهدوء ويشجع على الفساد والخيانة، كما يعتقدون ان التجانس بين المجالات المختلفة شرطٌ هام للنجاعة والتقدم لانه يمنع الصراعات الداخلية والتنافس والانحراف، ويرون في تعدد الاحزاب والتيارات الفكرية والسياسية هدراً للطاقات واساءةً الى ولاء المواطنين للوطن.

كل هذا يتناقض تفصيلاً مع مضمون التعددية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. ان هناك في كل مجتمع منظومة كبيرة من القيم والتقاليد الفكرية والتصورات التي يعتقد أصحابها ان من الواجب تطبيقها من اجل الوصول الى حياة معقولة ومقبولة.
٢. تتعارض هذه القيم والتصورات مع بعضها البعض، ولمنع تحقيق بعضها على حساب البعض الآخر هنالك ضرورة لوضع قواعد مقبولة على الاطراف المختلفة في المجتمع لتحكم العلاقة بينها، وهذه تشكل في الواقع قواعد اللعبة الديمقراطية.
٣. بالرغم من ذلك فإن هناك طريقة منطقية لمنع التعارض والاختلاف،

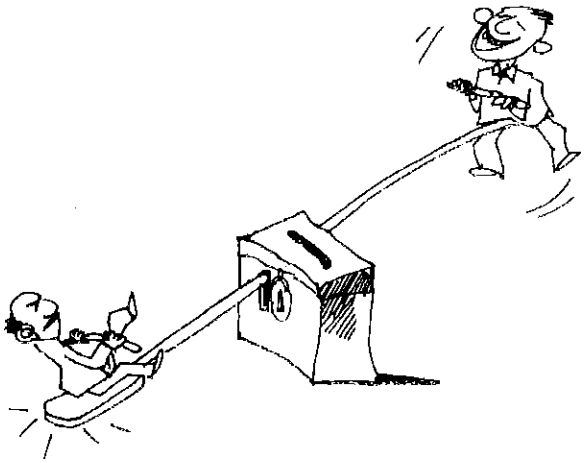

هناك ضرورة لوضع قواعد مقبولة عن الأطراف المختلفة في المجتمع لتحكم العلاقة بينها، وهذه تشكل قواعد اللعبة الديمقراطية ..

الناتجين عن التعدد، من الوصول الى التناحر الذي قد يهدد المجتمع. وهي تقوم في الانظمة الديمقراطية على اسس التفاوض والحوار بين الاطراف المختلفة من منطلق الاهتمام بصيانة وحدة الاطار التي يجمعها كلها. تنعكس عادةً موازين القوى في المجتمع على هذه القواعد ولذلك نجد، في أغلب الحالات وفي جميع الدول الديمقراطية، ان الحزب الحاكم والاوساط المتنفذة يضعون هذه القواعد ويبررونها ويجنّدون لها الدعم حتى في اوساط الاقليات والفئات الاجتماعية الضعيفة التي قد يظهر بعد حين ان مصالحها وآراءها قد أهملت ولم يُعبّر عنها. تستغل الاوساط الحاكمة والمتنفذة الاليات الكثيرة المتوفرة لها للتأثير على الرأي العام في هذا الاتجاه، وابرز هذه الاليات وسائل الاعلام والتربية التي تعبر عادة عن الثقافة السائدة التي تسهم بشكل اساسي في بلورة وتوجيه الرأي العام. تعود فكرة التعددية في الفكر السياسي، في بداياتها الاولى، الى بعض تيارات الفلسفة اليونانية القديمة. ولكنها بدأت تسود الفلسفة والفكر السياسي بشكل واضح اعتباراً من نهاية القرن السابع عشر بعد ان انهكت الحروب الدينية اوروبا، وقد تواكب هذا مع الصراع ضد تسلط الكنيسة والحكم المطلق بالحق الالهي.

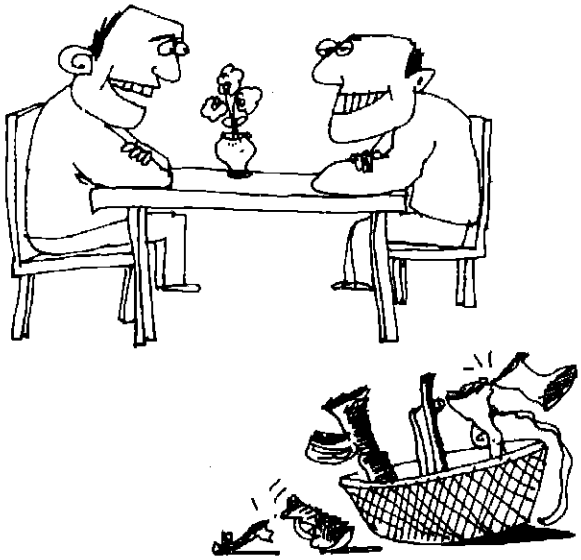

هناك طريقة منطقية لمنع التعارض والاختلاف من الوصول الى التناحر، وهي تقوم على أسس التفاوض والحوار بين الأطراف المختلفة..

ويمكن اعتبار كل من شبينوزا ولوك ومونتسكيو وفولتير ابرز المفكرين الذين نظّروا للتعددية بعد ان اشغلتهم التناقضات القائمة في مجال المعتقدات والايديولوجيات وتنظيم المجتمع السياسي. ولكن علينا ان نذكر هنا ان تعدديتهم تبلورت في حدود ثقافتهم السياسية التي لم تقبل العديد مما نقبله اليوم. ورغم ان التعددية عند بعضهم لم تشمل النساء، والاخر المختلف وابناء المستعمرات، اليهود في بعض الحالات وغيرهم، فانها بقيت قاعدة وجهت تطور فكرة التعددية المعاصرة المرتبطة بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً.

اساس هذه الفكرة أن الاختلاف والتعارض من ابرز المميزات لطبيعة الحياة في كل المجالات والمجتمعات، ولذلك يجب الاهتمام بإيجاد تصور للتعامل مع الاختلافات التي قد تصل حد التناقض لكي لا تؤدي هذه الى تهديد تماسك المجتمع. وعلى هذا التصور ان يهتم بضرورة ضمان قدر من التوفيق الضروري بين ما ينتج عن هذين، الاختلاف والتعارض، مثل مصالح وآراء وولاءات متعارضة. يهدف

هذا التصور الى الحفاظ على وحدة الاطار الاجتماعي (المجتمع) والسياسي (الدولة) الذي يحوي هذا التعدد.

اسئلة:

١. يعتقد انصار التعددية انها تشكل ضماناً للحفاظ على التوازن داخل المجتمع، وتحول دون امكانية سيطرة مجموعة واحدة على مصادر القوة والحياة العامة، ولذا فهي السد المانع للدكتاتورية. اشرح هذا الموقف وطوِّره ؟

٢. ما رايك في ان المنافسة بين مراكز القوى المختلفة تؤدي الى لجم هذه المراكز فتقلّل من خطر الاستبداد؟ تطرق في اجابتك الى مبدأ التعددية ومبدأ الفصل بين السلطات؟

٣. ما رايك بالمقولة الشائعة في الدول العربية ان التعددية الحزبية تهدد الوحدة الوطنية؟

التسامح والتعددية

لا يستقيم الحديث عن التعددية الديمقراطية دون مبدأ التسامح الذي يجب ان يميز العلاقة بين الجماعات والتنظيمات والاجسام العديدة التي تفترض التعددية وجودهم في كل مجتمع. فكيف نصل الى وضع تتعايش فيه كل هذه المركبات بسلام اجتماعي اذا لم يكن هناك اتفاق على قواعد للعلاقة بينها تقوم على قبول الاختلاف واحترام حق الرأي الآخر؟

تنص فكرة التسامح على انّ كل عنصر في المجتمع يجب ان يحترم آراء ومشاعر ومعتقدات وتقاليد الآخرين، من منطلق التفهم والاستعداد للاعتراف بالخطأ وتصحيح المسار والاستفادة من هذه الآراء بعد فحصها والاعتراف بها دون التخلي عن الذات وخصوصيتها. ولا يعني التسامح هنا القبول بالتعدي على الحقوق من قبل مجموعة او اشخاص محددين، كما لا يعني قبول أية آراء ومعتقدات وعدم مناقشتها ومواجهتها اذا تطلب الامر ذلك. يقود هذا الى تطبيق نمط سلوكي يقوم على اساس ثقافة حوار فعلية قوامها الاستعداد الدائم للوصول مع الآخرين الى قاسم مشترك وتفاهم. هذه القاعدة صحيحة للافراد والجماعات، والأغلبية والأقلية، وبالنسبة لمؤسسات الدولة تجاه المواطنين. يرفض التسامح فكرة التعصب للحقيقة الواحدة واحتكارها، وهو ما يميز الحركات المتطرفة سياسياً ودينياً وعقائدياً وايديولوجياً في العالم كله، ويؤدي الى العنف والقسر اسلوباً لا بد منه. ويتعارض التسامح في جوهره ايضاً مع كل أشكال الغطرسة والتقوقع الرافض للآخرين، ويحارب كل التجاوزات التي تنتج ميولاً استبدادية تعلن عن نفسها في كل مجتمع، كما انها قد تميز العلاقات بين مجتمعات مختلفة تسود بينها علاقات عداء واحتراب. وعندما نتحدث عن التسامح فاننا لا نقصد حصره في المجال السياسي، فقد تناولت الاشكال التاريخية الاولى للتعبير عن التسامح الشؤون الدينية اساساً بعد الحروب الدينية في اوروبا، وما زالت بعض المجتمعات بحاجة الى التسامح لحل صراعاتها الدينية والطائفية. ويجب زرع وتجذير مفاهيم التسامح في كل الاطر الاجتماعية بدءاً من العلاقة في العائلة ومروراً بالمدرسة، وهكذا. ونلاحظ عادةً ان الدول الديمقراطية تبدي اهتماماً بالتسامح داخل حدودها القومية، فبالنسبة لهذه الدول فان التسامح غاية اساسية تتعلق بحياة المجتمع والحفاظ على انماط العلاقة بين مركباته المختلفة تضمن استمرار المجتمع وثباته. كذلك فان كل دولة تسعى الى الاهتمام بخلق انماط علاقة خاصة داخل حدودها وبين مواطنيها لرفع مستوى التضامن والتلاحم الداخلي بينهم، واحياناً على حساب ما يميز علاقاتهم بالمجتمعات التي تحيطهم. وعليه، فان الدولة الديمقراطية لا تنصّب نفسها وصياً

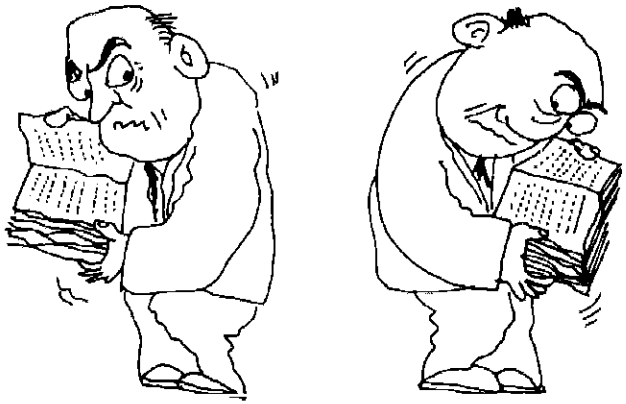

يرفض التسامح فكرة التعصب للحقيقة الواحدة واحتكارها

على الاخلاق والفضائل والمزايا الحسنة وتدعو الى التسامح من هذا المنطلق، بل من منطلق الغايات والاهداف.

يعترف التسامح بحيز يميل تاريخياً الى التوسع باستمرار لآراء كثيرة ومختلفة يدل التوازن بينها على احترام حرية الضمير والمعتقدات طالما لا تهدد هذه حقوق الآخرين وقوانين الحفاظ على الاطار العام للمجتمع. اما المجتمع المتميز بالتسامح فهو نظرياً، وحسب النموذج المثالي، ذلك الذي يرفض ان يتماثل مع خطة او مؤسسة او فكرة او ايديولوجية واحدة منغلقة غير قابلة للتعامل بانفتاح، وبهذا المعنى فهو مجتمع غير متعصب. تختلف درجة التسامح بين المجتمعات الديمقراطية المختلفة وفق عوامل مؤثرة كثيرة مثل قوة التقاليد الديمقراطية القائمة، وبحسب التغييرات في الواقع السياسي والاجتماعي. فأحياناً نلاحظ ان وجود أجواء عدم ثبات وشعور بالتهديد لدى المواطنين من قبل مجموعات سياسية معينة او اقليات، يؤثر على مستوى التسامح ويبرز انماط تصرف ينقصها عنصرا الثقة والقبول بالآخر. ليس التسامح مبدأً يحافظ على شكل واحد في جميع الظروف بل انه يتغير من مكان الى آخر. وقد يحدث ان سلوكاً ما يلقى التسامح والقبول في اوقات السلام مثلاً، ربما يجرُّ العقاب والرفض عندما يكون المجتمع في حالة حرب وتهديد خارجي او ازمات داخلية. وفي حالات الهدوء واستتباب الامن يمكن ان تتعامل السلطة بتسامح وقبول واعتدال مع مظاهر الاحتجاج حتى ولو كانت عنيفة وقاسية، كما تبدي صبراً في اتجاه الاقليات وفئات المعارضة، ولكن هذا يتغير في حالات الحرب والتهديد. فالاحتجاج يعرض القائمين به للعقاب احياناً والاقليات تعامل بحزم أكبر. وعلى الرغم من كل ذلك يبقى التسامح في المجتمع الديمقراطي قاعدة مقبولة ومتعارفاً عليها.

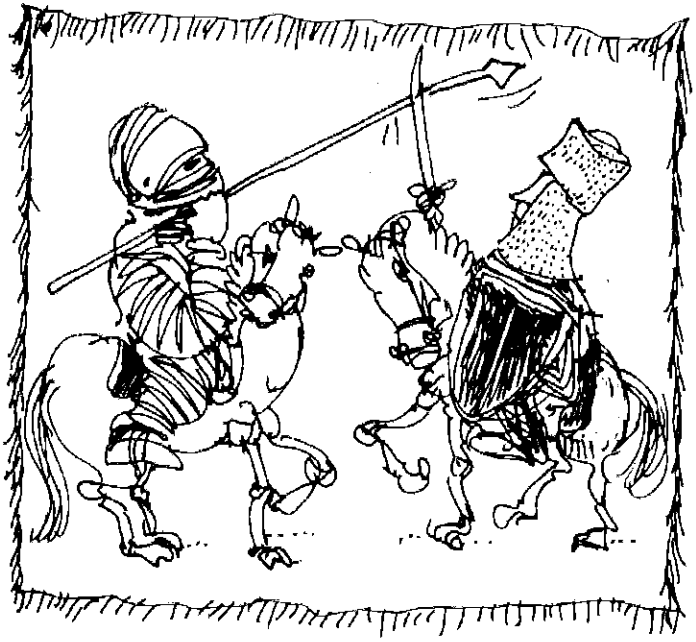

يمكن ان نقول ان عدم التسامح كان القاعدة السائدة في اغلب المجتمعات على امتداد التاريخ.

في عالمنا المعاصر الذي تعتبر فيه القيم الديمقراطية والانسانية افضل القيم واكثر ملاءمة لفرص التقدم والتطور بسبب ما وصلت اليه الدول الغربية الديمقراطية من مستوى تكنولوجي وحضاري، وبسبب تأثير الحضارة الغربية على مضامين وسائل الاعلام والادبيات السياسية، في هذا العالم يسهل علينا ان نعتقد ان التسامح امر طبيعي جداً وموجودٌ من تلقاء نفسه في كل مجتمع. ولكن نظرة متفحصة الى التاريخ البعيد والقريب لكثير من المجتمعات تثبت وبسهولة

ان التسامح لم يكن مبدأً مرافقاً لتطور هذه المجتمعات، بل يمكن ان نقول ان عدم التسامح كان القاعدة السائدة في أغلب المجتمعات على امتداد التاريخ في حين كان التسامح خارجاً عن القاعدة. وابرز الامثلة على ذلك في الغرب هو اضطهاد الدين المسيحي في فترة انتشاره الاولى في انحاء الامبراطورية الرومانية، ومحاكم التفتيش في القرون الوسطى، والجرائم التي ارتكبت ضد الاقليات في دول كثيرة. ولا ينقص القرن العشرين مظاهر مشابهة كثيرة ابرزها جرائم النازية والفاشية في اوروبا في النصف الاول من هذا القرن. ولكن من الواضح ان تغييراً نسبياً قد حصل بالنسبة لموضوع التسامح اعتباراً من نهاية القرن السابع عشر، بحيث بدأ منذ ذلك الوقت تطور وتوسع تاريخي في مفهوم التسامح رافق نهاية الحروب الدينية في اوروبا، وتعزّز مع التطور التاريخي لمفاهيم المواطنة والمساواة والحريات المدنية وحقوق الانسان وتقويض فكرة الحق الالهي للسلطة أي فكرة الحاكم او السلطة اللذين ينوبان عن الله في الارض.

ويجمع المفكرون السياسيون على ان بحث مفهوم التسامح بدأ بالتطور في الفكر السياسي الحديث مع نشر مقالة الفيلسوف الانجليزي جون لوك «رسالة عن التسامح» في سنة ١٦٨٩. وقد وضّح لوك في مقالته هذه اعتقاده بأنه لا يحق لاحد ان يجعل من الدين ذريعة للتدخل في الحقوق المدنية والشؤون الدنيوية، كما ذكر انه لا يجوز ان تكون السلطة السياسية وصيةً على شؤون الدين لان هذا يقود الى التعصب، ولان خلاص النفوس شأن الله وحده الذي لم يفوض احداً بادارة علاقاته مع الناس. وقد نشر جون لوك رسالتين اخريين حول التسامح بعد ذلك بعدة سنوات.

نرى في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة اهتماماً كبيراً بتعليم قيم التسامح والاحترام المتبادل واغناء ثقافة الحوار في الاطر الاجتماعية المختلفة، ولهذا الهدف يتم اللجوء الى تجنيد مناهج التعليم ابتداءً من الصفوف الدنيا، ووسائل الاعلام التي تخصص برامج عديدة لتجذير مفاهيم التسامح، وان كان مضمون الافلام والمسلسلات التلفزيونية الهادفة لزيادة ارباح منتجيها يتجاهل غالباً مبدأ التسامح ويكرس العنف والتعصب وقوانين القوة.

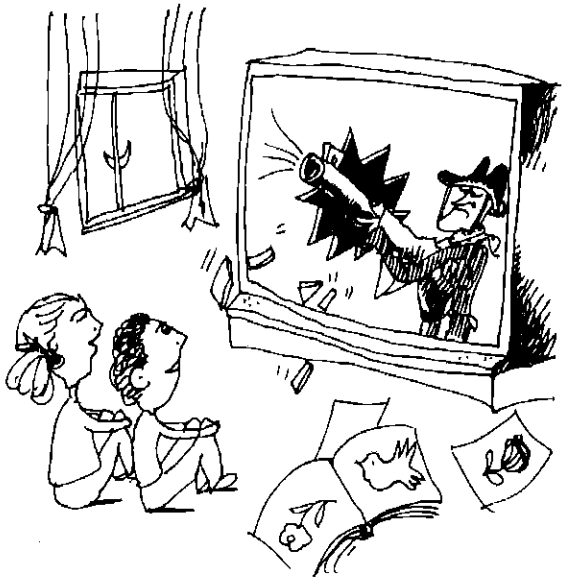

تعمل مناهج التعليم على تجذير مفاهيم التسامح وان كان مضمون المسلسلات التلفزيونية يكرس العنف والتعصب وقوانين القوة ...

اسئلة:

١. وضح العلاقة بين التعددية وبين التسامح؟

٢. يجب التسامح مع نقد التسامح ولكن هل يجب التسامح مع رفض التسامح؟ ما رأيك، اعطِ امثلة.

٣. هل هنالك في اعتقادك شرعية في النظام الديمقراطي لوجود حزب سياسي منظم يرفض التعددية ويعلن انه سوف يقضي عليها لدى وصوله الى السلطة.

٤. قال الفيلسوف الفرنسي فولتير: «اني اعارض كل ما تقوله وتمثله ولكني مستعد أن أقاتل دفاعاً عن حقك في التعبير عن رأيك»؟ اشرح كيف يعكس هذا القول موقفاً متسامحاً ديمقراطياً؟

التعددية في المجتمعات الديمقراطية

للتعددية، كما هي معروفة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، ثلاثة اوجه يمكن تلخيصها في: التعددية الدستورية، التعددية الحزبية والتعددية الاجتماعية.

تعني التعددية الدستورية وجود عدد من المؤسسات الحاكمة بموجب مبدأ الفصل بين السلطات، وتوزيع قوة وصلاحيات السلطة بين عدد من الاجسام التي تحدد سياسة الدولة وتوجه الحياة العامة، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكل منها مستشارون وموظفون ومراقبون وغير ذلك. كما تنعكس هذه التعددية الدستورية في منح السلطات المحلية صلاحيات تشريع وتنفيذ ثانوية في مجالات خاصة سبق ان حددناها في كتيب آخر.

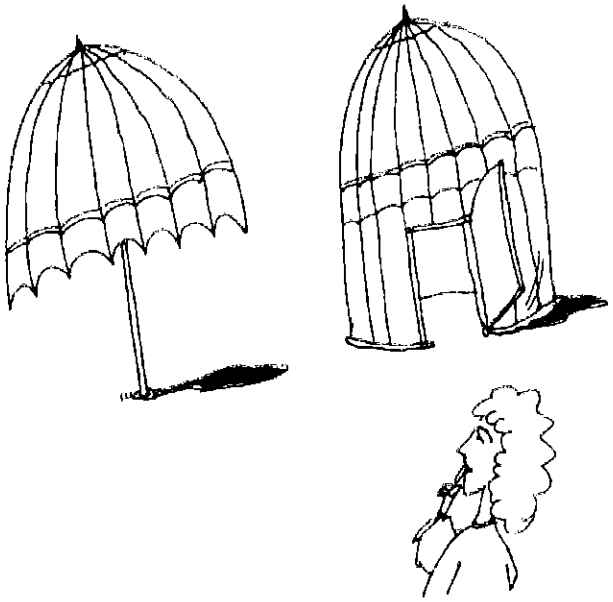

في الأنظمة الشمولية، حيث يتواجد عدد كبير من المجموعات والحركات، نجدها تقف امام خيارين: اما ان تنضوي تحت مظلة النظام او ان تفرض عليها القيود..

وتنعكس التعددية الاجتماعية في الدول الديمقراطية في وجود قاسم ادنى مشترك بين اعداد كبيرة جداً من التنظيمات مثل الجماعات الاجتماعية المختلفة والاقليات، والثقافات الفرعية المختلفة والعديد من الانساق القيمية والايديولوجيات والمصالح، كما تتمثل في النقابات المهنية والجمعيات والنوادي ونقابات العمال واتحادات الطلاب والمعلمين والغرف التجارية واتحادات الصناعيين والحركات النسوية ومؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات) والمؤسسات الدينية ومراكزالابحاث، وما الى ذلك في كافة المجالات. في الانظمة الشمولية، حيث يتواجد ايضاً عدد كبير من هذه المجموعات والمؤسسات، نجدها تقف امام خيارين صعبين: فإما ان تنضوي تحت سلطة النظام او الحزب الحاكم وكثيراً ما تقام بمبادرة منهما لتجنيد التاييد واجهاض المعارضة، وإما ان تُفرض عليها القيود فتفقد قدرتها على التأثير والمشاركة. أمّا التعددية الديمقراطية فتعترف باستقلالية هذه الاجسام التي لا تقوم بينها علاقات قسرية وقمعية بل علاقات تنافس ومساواة ومراقبة متبادلة حسب موازين القوى القائمة في المجتمع. لا تشكل هذه التنظيمات جزءاً من جهاز الدولة حسب التعددية الديمقراطية، ولا تقوم بمبادرة من هذه الدولة، ولهذا فهي غير مرتبطة بها او معتمدة عليها في وجودها وبقائها. وتتيح الاستقلالية النسبية لهذه التنظيمات تمثيل المصالح للفئات المختلفة في المجتمع امام سلطة الدولة، وتمنع احتكار الصلاحيات في مركز قوة واحد هو السلطة او الفئات المتنفذة، وتشكل مجموعة من القنوات التي يمكن للمواطنين من خلالها التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة تطبيق السياسة والتأثير.

تنتج عن هذين النوعين من التعددية تعددية سياسية تجد ابرز انعكاس لها في التعددية الحزبية.

يعتبر كثيرون في العالم الثالث والدول العربية ان الحزبية ظاهرة سلبية. ويتأسس هذا الرأي على دوافع مختلفة بعضها متأثر بالتجربة الحزبية الضعيفة في العالمين العربي والثالث، ويهدف البعض الاخر الى ضرب شرعية المعارضة السياسية ولجم تأثيرها. يرفض البعض الحزبية لانها تقود في نظرهم الى التشرذم والتفسّخ وزيادة الولاءات المتنازعة. ولكن الواقع في جميع الدول الديمقراطية في العالم يثبت عكس هذا الرأي في كل جوانب الحياة، ويبيّن العلاقة الوطيدة ليس فقط بين الحزبية والديموقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته، وانما ايضاً بين الحزبية والثبات والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية. كما يمكن ان نلاحظ ان تعدد الاحزاب في هذه الدول لم يرافقه ضعف في النسيج الاجتماعي او حرب اهلية بين المنتمين الى الاحزاب المختلفة. ويمكن ان نقول ان التجربة الحزبية في بعض دول العالم الثالث قد فشلت إذ نتج عنها أحزاب طائفية او قبلية ليست الا شكلاً اكثر عصرية للعصبيات القديمة التي تهدد الوحدة الوطنية غير المبلورة اصلاً، خاصة ان الدولة العربية بحكم نشأتها وتطورها هي في الغالب كيان اصطناعي نتج في ظل الاستعمار وارتبط به، ولذلك فان تطور هذه الدولة لم يكن طبيعياً بل مشوهاً مما ترك آثاره على فترة ما بعد الاستعمار، حيث بقيت السلطة قائمة على العنف واحياء العصبيات القديمة واطر القرابة البدائية والمذهبية والطائفية والعشائرية والقبلية التي تنهض مجدداً بشكل دائم اما لدعم السلطة أو لمعارضتها. وما زالت هذه العصبيات، حتى اليوم، وسيلة السلطة في تعزيز هيمنتها وأداة للمواطنين في المجتمع للدفاع عن انفسهم مقابل السلطة، مما يحول المجتمع الى عصبيات تتعارض مع مفهوم القومية والوطنية، وتلحق الضرر بامكانيات التطور وتخلق ازمة شرعية داخلية وخارجية. ليس غريباً في هذا الواقع ان يتمركز كل حزب حول ذاته وينشغل باقصاء الآخر ويتجاهل أهمية البحث عن ما هو مشترك بينه وبين الآخرين. ولكن ذلك لا يقود الى الاستنتاج بسلبية الحزبية بل الى ضرورة العمل على تغيير الثقافة السياسية بحيث تتوقف عن التمسّك بالواحدية وتبدأ باحترام قيم التسامح والحوار كخلفية للحزبية.

من الممكن ان نقول ان التجربة الحزبية في بعض دول العالم الثالث قد فشلت

ونلاحظ في اغلب الديمقراطيات تعدداً للاحزاب والحركات التي تتنافس فيما بينها على كسب تأييد الناخبين والوصول الى السلطة بواسطة الانتخابات الديمقراطية الدورية والنزيهة حسب قواعد تضمن لها هذه الشروط. وليس من قبيل الصدفة ان نرى ان القانون في الدول الديمقراطية يضمن للاحزاب التمويل اللازم من ميزانية الدولة، إضافة الى الحرية الضرورية للعمل والدعاية، ويوفر لها فرص التعبير عن نفسها حتى في وسائل الاعلام الرسمية. كذلك يدعو هذا القانون الى التسليم من حيث المبدأ بحق المعارضة في الوجود والعمل السياسي والاستعداد لاعطائها شرعية مقننة (ينص عليها ويحميها القانون). هذه المعارضة، حسب التعددية الديمقراطية، هي المعارضة المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ الدستور وسيادة القانون. ولا يجوز الحديث عن نظام ديمقراطي دون ضمان حق هذه المعارضة في طرح آرائها واشخاصها في الحياة السياسية.

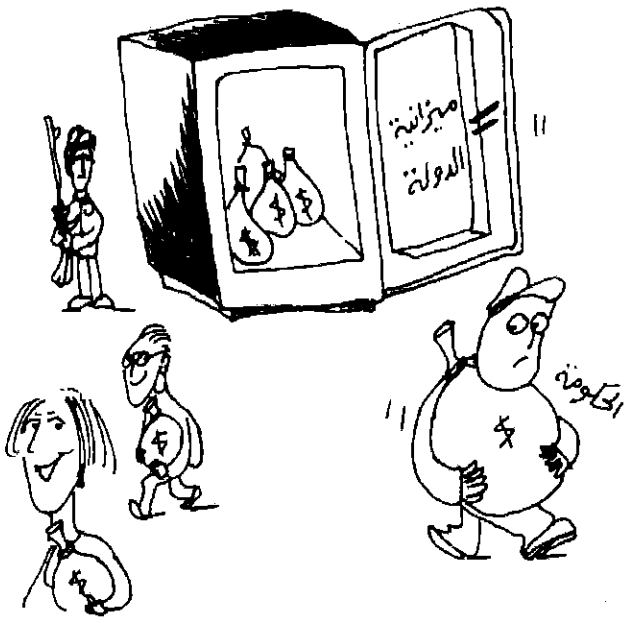

ليس من قبيل الصدفة ان نرى ان القانون في الدول الديمقراطية يضمن للاحزاب التمويل اللازم من ميزانية الدولة..

هدف التعددية السياسية، اذن، هو خلق اجراء تنظيمي بواسطة الاحزاب التي تشارك في الانتخابات يعمل على تحويل فكرة التعددية، بشكل عام، الى القاعدة التي يتم بموجبها توزيع السلطة والقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين احزاب وحركات سياسية تمثّل مجموعات مختلفة وعديدة تعبّر عن مواقفها في عملية صنع القرار.

ويمكن الحديث عن انماط عديدة لوجود الاحزاب في الدول اليمقراطية، فهناك دول تتميز بوجود عدد كبير من الاحزاب التي تتنافس فيما بينها على السلطة. ويعود السبب في هذه الكثرة الى اسباب اقتصادية واجتماعية ودينية، تختلف من بلد الى بلد، وترتبط ايضاً بالثقافة السائدة وبالتطّور التاريخي. هذا النمط موجود في فرنسا وهولندا وبلجيكا وايطاليا وسويسرا...الخ. هناك دول ثنائية الحزبية مثل بريطانيا والولايات المتحدة. وتشكل هذه الثنائية قاعدة متينة لاستقرار النظام السياسي- الاقتصادي القائم، ولكنها تقلص بشكل حاد الخيار السياسي للمواطنين.

إضافة الى هذين النمطين المنتشرين، هناك من يعتبر ان الهند دولة ديمقراطية كان فيها طوال عدة عقود حزب واحد فقط يسيطر على كافة نواحي الحياة السياسية وهو حزب المؤتمر. ولا يعارض هذا الحزب قيام تشكيلات سياسية اخرى الاّ انه كان الوحيد القادر على التأثير.

اسئلة:

١. الى أي مدى تستطيع التعددية، حسب رأيك، حل خلافات اثنية او دينية او ايديولوجية؟ حاول ان تعطي امثلة.

٢. هنالك من يعتقد ان التعددية تضمن الحماية لمصالح المجموعات القوية المنظمة ولا تحمي الافراد والمصالح غير المنظمة؟ ما رأيك.

٣. متى تؤدي التعددية الحزبية، في اعتقادك، الى الاستقرار السياسي؟ ومتى تؤدي الى عدم الاستقرار والحرب الاهلية؟ لماذا تعتبر الدول الديمقراطية الحزبية اساساً للوحدة الداخلية والاستقرار في حين تعتبرها الدول الديكتاتورية نقيضاً للوحدة الوطنية؟

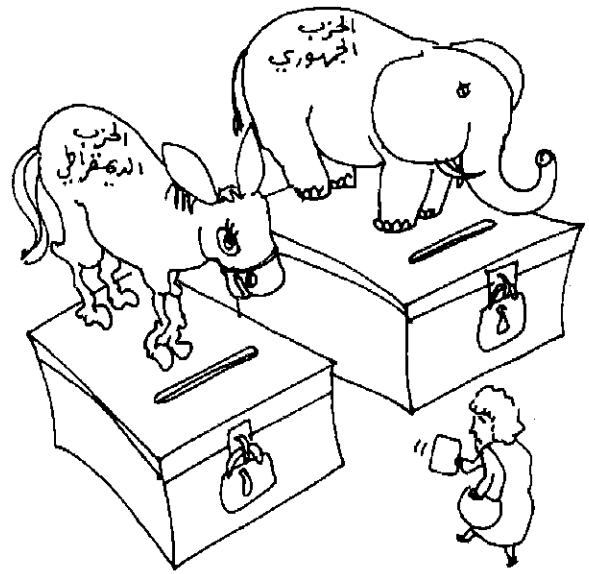

هناك دول ثنائية الحزبية مثل الولايات المتحدة، تقلص الثنائية فيها مدى الخيار الممنوح للناخبين، إلاّ انها تشكل عادة قاعدة متينة للثبات السياسي.

أهداف التعددية

للتعددية بعض النتائج الايجابية اهمها:

أ. تؤدي التعددية الى توزيع القوة السياسية والاجتماعية بين مراكز متعددة داخل المجتمع مع الاهتمام بالحفاظ على التوازن اللازم في هذا التوزيع. ويؤدي هذا الى تحاشي وجود نظام تحكمه مجموعة متنفذة واحدة تتمتع بقوة غير محدودة وتهتم، قبل كل شئ، بتحقيق مصالحها هي فيتحول النظام الى شمولي يتدخل في كل مجالات الحياة، ويوجه المجتمع في مسار واحد وهدف محدود، يُقَّرر بأنه السبيل الوحيد الى مستقبل افضل كما تفهمه الفئة الحاكمة.

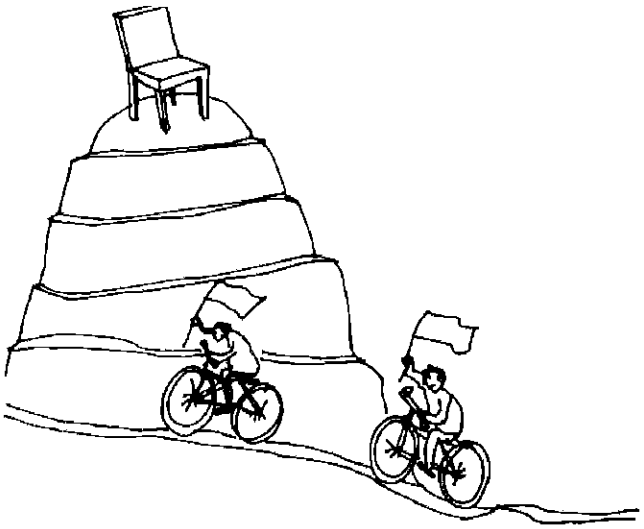

تسمح التعددية بانشاء الأسلوب القانوني المشروع الذي يتيح لأحد الأطراف السياسية القائمة في المجتمع في الوصول الى السلطة

ب. تضمن التعددية امكانية المنافسة السلمية على تداول السلطة بواسطة الانتخابات، فالتعددية هي القاعدة التي من المفترض ان تتواجد للاعتراف الحقيقي بحرية الاحزاب والحركات السياسية وحقها في المشاركة في عملية المنافسة على السلطة، كما انها تؤدي الى ضمان حق الانتخاب للمواطنين اضافة الى حرياتهم المدنية الاساسية. أي ان التعددية تسمح بانشاء الاسلوب القانوني المشروع الذي يسمح لاحد الاطراف السياسية القائمة في المجتمع بالوصول الى السلطة. بهذا المفهوم تصبح التعددية شرطاً للديمقراطية.

ت. يعني وجود الجمعيات والتنظيمات والحركات المنظمة المختلفة، التعبير عن المصالح والآراء العديدة للمجموعات المختلفة داخل المجتمع ويسمح بحرية التعبير عن هذه الآراء على المستوى الفردي والجماعي، وفي هذا تعزيزٌ للديمقراطية اضافة الى حيويته لفرض تحقيق الذات للافراد والجماعات. ويؤدي هذا بدوره الى الاسهام في مجابهة الافكار المسبقة السائدة عن هذه المجموعات او تلك، لان لكل منها الحق في طرح وشرح مواقفها كما تراه جيداً، مما يساعد على تعديل الآراء وتغيير المواقف داخل المجتمع.

ث. تساعد التعددية على اغناء الحياة الثقافية لانها تخلق الشروط اللازمة لتأسيس علاقات تعاون وتبادل بين الفئات المختلفة المكونة للمجتمع التي يخلق اللقاء بينها تغييراً ايجابياً في الثقافة وانماط التفكير والتصرف وانفتاحاً على الجديد والمختلف.

ج. يشكل الاعتراف بحق كل فرد ومجموعة في الحفاظ على اصولهم القومية الاثنية والدينية والاجتماعية شرطاً هاماً للشعور بالاعتزاز والكرامة، ويؤدي الى الرغبة في المشاركة في الحياة العامة من خلال الاطر القائمة لتحقيق الذات والتخلص من الشعور بالدونية والاحباط. ابرز مثل على هذا هو وضع الافارقة الامريكيين حتى عقد الخمسينات من القرن الحالي في امريكا حيث لاقوا معاملة سلبية جداً على خلفية لونهم وانتمائهم. منذ ذلك الوقت بدأ التغيير الذي حصل على معاملة النظام لهم مما جعلهم يرفعون مستوى انخراطهم في الحركات السياسية القائمة وفي الحياة العامة، فكانت بداية تضاؤل شعورهم بالدونية والاحباط والاغتراب. ولا يعني هذا ان الغبن الذي لحق بهم قد زال نهائياً، بل ان هناك تغييراً ايجابياً بدأ يحصل في التعامل مع الاقليات داخل المجتمع الامريكي وغيره من المجتمعات. يقودنا هذا الى ظاهرة التعددية الثقافية والاثنية والطائفية، أي الحقوق والحريات الجماعية لهذه المجموعات في الوجود والعمل والحفاظ على السمات الخاصة. ويحظى هذا الموضوع، في الآونة الاخيرة، باهتمام متزايد في الادبيات السياسية والاجتماعية، وخصوصاً في امريكا واوروبا. فبعد ان فشلت المواطنة في المجتمعات الديمقراطية في حل قضايا الاقليات ومشكلات المساواة الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة في الدول الديمقراطية الى الاعتراف بتمسك المجموعات الاثنية والقومية والطائفية بحقوقها وتقاليدها وولاءاتها التي عادت لتشكل قناة للعمل الجماعي وملاذاً من التمييز. والامثلة كثيرة، ففي بلجيكا وكندا توجد تعددية قومية، وفي سويسرا تعددية قومية وثقافية وتعددية لغات تتعايش مع بعضها ويحميها القانون. كما ان من الممكن ان نعتبر قانون الطوائف (الملّت) الذي نظّم شؤون الطوائف المختلفة في انحاء الامبراطورية العثمانية اعتباراً من القرن الماضي وحتى سقوطها، نموذجاً للتعددية الطائفية، فقد منح هذا القانون لكل طائفة الحرية الكاملة في ادارة شؤونها.

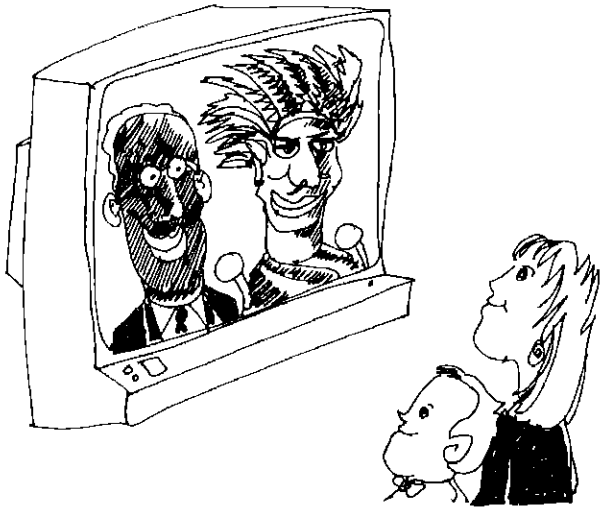

نتيجة التعددية فإن هناك تغييرا ايجابيا قد بدأ يحصل في التعامل مع الأقليات داخل المجتمع الأميركي

من ناحية ثانية تشكل اسرائيل مثالاً بارزاً لرفض التعددية القومية والثقافية وذلك في تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون فيها، وترفض اسرائيل الاعتراف بهم كاقلية قومية من ناحية، كما ترفض دمجهم بالكامل كمواطنين متساوين من الناحية الاخرى. كذلك ترفض ان تستجيب لمطلبهم بالحصول على حكم ذاتي ثقافي يتمكنون بموجبه من ادارة شؤونهم الثقافية فقط. هذا في حين تصر اسرائيل على تعريف نفسها بانها دولة يهودية وليست دولة جميع مواطنيها، ولذلك لا يجد المواطنون العرب أي تعبير عن انتمائهم

وثقافتهم وتقاليدهم في الرموز الرسمية للدولة، بل انهم يعانون، منذ قيام اسرائيل على انقاض شعبهم، من محاولات طمس هويتهم وانتمائهم العربي الفلسطيني ومحو ذاكرتهم الجماعية.

ح. تشكل التعددية، بمعنى تعدد مراكز القوى والفئات الاجتماعية والاحزاب والسياسات، قاعدة للحرية، فوجود هذه المراكز والفئات التي يراقب احدها الآخر ويفرض عليه القيود والتحديدات ويوجه له النقد، يساعد على حماية الحرية وعلى تعزيز الديمقراطية.

خ. تسهل التعددية الاتصال بين الناس وتخلق الظروف المناسبة لذلك، وبالتالي فهي تبني الشروط المناسبة للتسامح الاجتماعي والاحترام المتبادل، وهذا بدوره يسّهل عملية الاتصال والتقارب.

د. تعتبر التعددية المنظمة مصدر حيوية النظام الديمقراطي، وقد لاحظ «توكفيل» في كتابه «الديمقراطية الامريكية» ان مصدر حيوية النظام الديمقراطي الامريكي كامن في وجود نشاط متزايد لعدد كبير من المنظمات والنوادي والجمعيات والنقابات والاحزاب التي عملت على اشراك المزيد من المواطنين في الحياة العامة، ومثلت الافراد امام السلطة ودافعت عنهم ومكنتهم من العمل والتاثير من خلالها.

ذ. تساعد التعددية على الوصول الى وحدة اجتماعية ذات مضمون حقيقي مؤثر والى ثبات يمنع تهديد الاطار العام للمجتمع والى تعزيز الديمقراطية. وقد رأى الفيلسوف السياسي جون ستيوارت ميل ان دعم «الواحدية» والايمان بفكرة التجانس الكامل في النظام والمجتمع يشكلان خطراً كبيراً على وحدة المجتمع، لانهما يتعارضان مع مبدأ الحرية ويزيدان من فرص احتكار القوة في مركز واحد يتحول بمرور الزمن الى قوة تعسف ظالمة. كما كتب ميل ايضاً ان المجتمع الذي

تشكل اسرائيل مثالا بارزا لرفض التعددية القومية والثقافية في تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون فيها..

تسهل التعددية الاتصال والتقارب بين الناس

يحكمه مركز قوة واحد يفقد القدرة على الاستفادة من دروس الغير ومن تعدد الآراء، وهذا يضر بإمكانيات التقدم والتطور.

ر. احترام التعددية والاختلاف يؤدي الى اخذ حقوق الاقليات والفئات المعارضة والدفاع عنها بعين الاعتبار، وهذا شرط آخر من شروط الديمقراطية، كما انه عامل مساعد على زيادة الثبات السياسي والاجتماعي لانه يعني توسيع قاعدة الاتفاق رغم الفروق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة.

ز. تشكل فكرة التعددية شرطاً اساسياً في تأسيس مبدأ المواطنة، فلا وجود للمواطنة الديمقراطية دون الاعتراف بالتعددية والمساواة رغم الاختلافات في الانتماءات والمعتقدات والآراء. ويمكننا ان نرى ان المدافعين عن الديمقراطية في دول شرق اوروبا، بعد التغييرات السياسية والاجتماعية التي حدثت هناك خلال العقد الاخير، وفي دول افريقيا بعد موجة الاستقلال من الاستعمار، قد عملوا من خلال اقتناعهم بهذه العلاقة بين المواطنة والتعددية.

اسئلة:

١. هل تعتقد ان هناك تعددية في المجتمع الفلسطيني في الوقت الحاضر؟ اشرح.
٢. اذكر بعض المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني والتي يمكن ان يسهم تطبيق مبدأ التعددية في معالجتها؟

صفات المجتمع التعددي

للمجتمع التعددي الديمقراطي مجموعة من الصفات الاساسية التي تميز كل مركبات المجتمع من نظام الحكم وحتى المواطن الفرد. وابرز هذه الصفات هي:

١. يقوم النظام على اساس احترام مبدأ الفصل بين السلطات وضمان التوازن بينها لمنع الاستبداد والتعسف، اضافة الى احترام الحريات المدنية وسيادة القانون والمساواة.

٢. يتكون النسيج الاجتماعي من عددٍ من الجماعات والفئات التي تنتظم في التنظيمات والجمعيات والاحزاب والحركات السياسية والجماعات الضاغطة الشرعية التي تمثل مصالح مختلفة، وتعبر عن اتجاهات مختلفة وتقيم فيما بينها علاقات تفاهم وتبادل ومنافسة. ويتميز المجتمع التعددي بالاعتراف بحقوق الجماعات الاثنية والدينية وحريتها في الحفاظ على خصوصيتها. ويتم حل الصراعات والخلافات بين هذه الفئات بواسطة قواعد سلوك تحاول الحفاظ على التوازن بين الوحدة والاختلاف بواسطة وسائل المراقبة والحوار المبني على الاحترام.

٣. يوجد في المجتمع التعددي نوع من الاتفاق بين مركبات المجتمع حول مبادئ النظام وطرق عمله مما يُتيح انتظام الاختلافات في وحدة الاطار المشترك للجميع والحفاظ على تماسك المجتمع. وهذا يقودنا الى صفات الثقافة السياسية السائدة التي تدعو الى التسامح والتبادل الثقافي واحترام الغير المختلف ورفض الاكراه والعنف. للاتفاق حول هذه المبادئ اهمية حيوية كبيرة لانها تُتيح من استمرار عمل التنظيمات والجماعات المتعددة في المجتمع من ناحية، واستمرار جهاز الدولة في عمله كعنصر يدفع الى التكافل والتكامل وهذا يضمن تماسك المجتمع. ولعل ابرز مثل على ما يسببه الخلل في هذه الشروط هو ما حدث في لبنان منذ منتصف السبعينات حيث ازداد عدد الاحزاب والجمعيات والحركات والميلشيات والاطر المشابهة، بينما ميّز العنف شبكة العلاقات بينها فقاد ذلك الى اندلاع الحرب التي أدّت الى سقوط جهاز الدولة وتفكك المجتمع. وتعود اسباب ذلك الى ما ذكرناه سابقاً حول

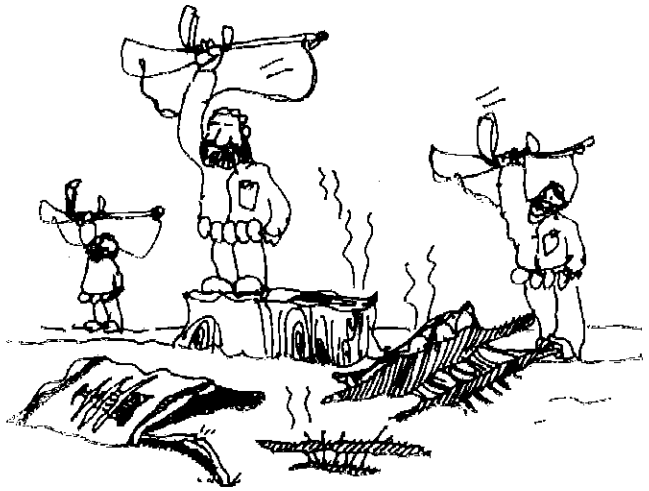

طغى العنف على شبكة العلاقات بين الأحزاب والحركات والميليشيات في لبنان في أواسط السبعينات، فقاد ذلك الى الحرب التي ادت الى سقوط جهاز الدولة وتفكك المجتمع..

التطور المشوه للدولة العربية التي لم تتمكن بطبيعة قيامها وتطورها من الغاء مجموعة من التناقضات الاساسية في المجتمعات العربية، مثل التناقض بين الفرد والمجتمع وبين الجماعات المختلفة وبين الاقليات القومية المختلفة...الخ.

٤. يتميز المجتمع التعددي بحياد جهاز الدولة تجاه القيم والمعتقدات المتعددة في المجتمع. أي ان جهاز الدولة لا يحدد القيم والانتماءات الافضل حسب رأيه والتي على كل مواطن ان يسعى اليها ويحصل عليها. ان انحياز الدولة لقيم معينة وفرضها على المجموع يعني تفضيل طرف على آخر ومصلحة على اخرى، الأمر الذي يضر بمبدأ التعددية. وهذا وضع سائد في جميع الدول غير الديمقراطية وبارز في الواقع العربي، حيث نجد اقليات اثنية ودينية وفكرية تعاني من التمييز وغياب التسامح.

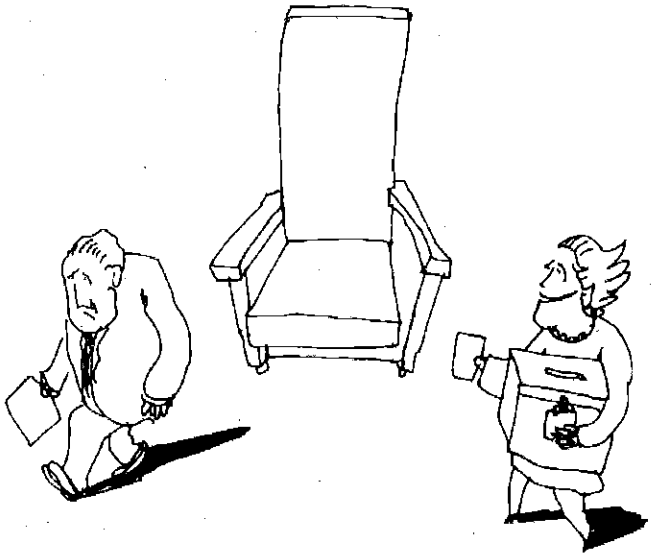

تعتبر الانتخابات الديمقراطية الدورية والنزيهة والحرة تعبيرا عن قبول التعددية الديمقراطية وهي الطريقة الوحيدة لتداول السلطة

٥. للمواطنين في المجتمع التعددي الحق الكامل في ان تختلف آراؤهم حول سير الشؤون العامة والقرارات السياسية، وحول تنظيم المجتمع واسسه والاعتراض على ما يظهر وكأنه منافٍ للمبادئ الديمقراطية والاخلاق وحقوق الانسان. وتتجلى هذه الميزة فعلاً في حرية التجمع والمشاركة وفي تعددية الاحزاب السياسية وتعددية المرشحين والكتل البرلمانية في المجالس التشريعية.

٦. تعتبر الانتخابات الديمقراطية الدورية والنزيهة والحرة تعبيراً عن قبول التعددية الديمقراطية، وهي الطريقة الوحيدة لتداول السلطة المتاح لكل فئة تريد ان تشارك في الانتخابات ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية والحفاظ عليها.

اسئلة:

١. يعتقد البعض ان الانتخابات النسبية هي الاكثر عملاً بمبدأ التعددية الديمقراطية، وضح ذلك؟ واعطِ امثلة.
٢. هاتِ بعض الامثلة التي تبين محدودية التعددية الديمقراطية وعدم قدرتها على حل العديد من قضايا الاقليات (اقليات دينية، اقليات قومية، حركات نسوية وغيرها).

الدفاع عن التعددية

في وضع اجتماعي عادي يتميز بالهدوء والسير الرتيب للحياة يتم الدفاع عن التعددية في مجال تعزيزها داخل الثقافة السياسية السائدة، وادخال مفاهيم التسامح والحق في الاختلاف والمساواة وضرورة القبول بحق الآخرين وخاصة الأقليات ومجموعات المعارضة، كمميزات للعلاقة بين الفئات والاقليات والمجموعات الدينية والاثنية الموجودة في المجتمع، وكل ذلك بهدف الحفاظ على الثبات والنظام.

ويمكننا ان نلاحظ هذا النوع من الجهد اذا حللنا مضامين المناهج التعليمية وبعض ما تبثه وسائل الاعلام الرسمية اضافة الى مضامين الادبيات الخاصة بالتنظيمات والمجموعات التي تدافع عن حقوق الانسان والاقليات في المجتمعات الديمقراطية. وهذا تعبير عن مصالح الاطراف المختلفة في المجتمع التعددي.

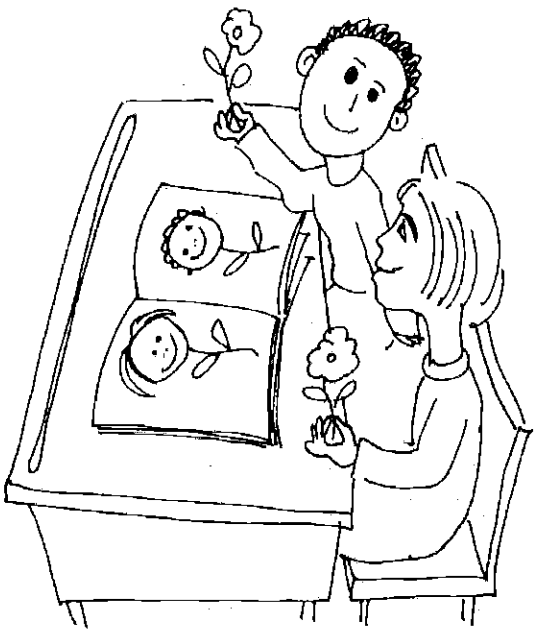

يمكننا ان نلاحظ الجهود من اجل الدفاع عن التعددية اذا حللّنا مضامين المناهج التعليمية

اما في وضع تكون فيه الديمقراطية في خطر، فإن الدفاع عن التعددية والحفاظ على استمرارها ليس امراً مفروغاً منه، بل انه يحتاج الى جهود فردية وجماعية كبيرة تمر من خلال آليات عمل سياسي ثابتة ومدروسة، هدفها رفع مستوى فاعلية ونشاط الحركات السياسية والاجتماعية والنقابية والثقافية واطرها المختلفة لكي تصبح عنواناً ثابتاً ودائماً ومتجذراً للاحتجاج والنقد ومراقبة السلطة والتصدي لمحاولاتها العصف بالديمقراطية والتعددية. وكي يكون هذا العمل السياسي ناجحاً وقوياً يجب العمل على اشراك أكبر عدد من المواطنين في مظاهر الاحتجاج المختلفة، وتنشيط احزاب المعارضة واقامة الجمعيات المتخصصة حسب الاهتمام والانتماء والمهنة وغير ذلك.

يقود ذلك الى تحول الدفاع عن التعددية والديمقراطية الى معركة شعبية يسهم فيها المواطنون بشكل جماعي دون خوف، ومن منطلق الاحساس بوحدة الحال مع المجموع وهو امر يكون مفقوداً عادةً اذا لم تتحول عملية الدفاع الى عمل سياسي جماعي جماهيري قوي، لان المواطن الفرد لا يشعر، دون هذا التحول، بالمساندة والامان ويخاف من ان تستفرد به اجهزة الامن العديدة او القوى التي تهدد الديمقراطية، فيتعرض للضرب والاهانة ويكون عبرة لغيره فيعم الخوف والتردد وتغلق دائرة العلاقة بين السلطة والمواطن على القمع

والتعسف. هذا هو الوضع القائم في اغلب دول العالم الثالث، ويكفي ان ننظر حولنا لنرى مثالاً واضحاً على هذه الازمة. ان اشاعة مناخ من الامان الشخصي للمواطن الفرد يؤثر على حساباته التي يجريها قبل المشاركة في اعمال الاحتجاج الهادفة الى تثبيت حقوق الانسان والديمقراطية والتعددية. فإذا ثبت للمواطن انه جزءٌ من مجموع كبير قوي قادر على المجابهة، فإن ذلك يزيد فرص المشاركة في الاحتجاج، اما اذا شعر المواطن انه وحيد وضعيف وغير قادر على النجاح بمفرده فانه سيتراجع حتماً، فتضعف المعارضة ويفشل النضال من اجل الديمقراطية والتعددية، ويزداد تضخم اجهزة الامن والاستخبارات، ويتكرر تدخل الجيش في كل ازمة، وتفرض انظمة الطوارئ بلا حسيب او رقيب، وتنتشر مظاهر الفساد السياسي والاداري التي لا تجد من ينتقدها ويسعى الى زوالها.

ويتم ضمان احترام التعددية ايضاً في الدول الديمقراطية بواسطة الضغط من اجل تقنينها بواسطة سن القوانين التي تضمن الحريات المدنية مثل حرية التعبير والرأي والتفكير وغيرها، وتزيل كل أشكال التمييز ضد الأقليات ومنحها جميع حقوقها في المجالات المختلفة، وتعم المساواة كأسلوب حياة وقيمة ايجابية.

الخاتمة

على الرغم من أهمية التعددية القائمة على التسامح بالنسبة لتطبيق الديمقراطية، كما رأينا في هذا الكتيب، الاّ ان هناك محدودية ملموسة للتعددية الديمقراطية في عملية تطبيقها في الواقع. وقد اثبتت ابحاث ميدانية، اجريت في عددٍ من الدول الديمقراطية في العالم، وبخصوص شؤون مختلفة، ان النظرية التعددية تعاني من مواضع نقص اساسية وعدم قدرة على حل العديد من القضايا التي جاءت التعددية لمجابهتها. ويمكن تلخيص اكثر نقاط الضعف في التعددية الديمقراطية على النحو التالي:

١. لقد أثبتت بعض الدراسات التي تحرّت الواقع في العديد من الدول الديمقراطية انه على الرغم من احترام مبدأ التعددية الاّ انها تطبَّق، في الحقيقة، بشكل يتماشى مع مصالح وتوجهات النخب صاحبة القوة والنفوذ. فمثلاً يمكن ان نلاحظ ان ما يُطرح على بساط البحث العام يُحدد عادة بواسطة هذه النخب ويتوافق مع مصالحها. ولا يعني ذلك ان هذه النخب تمنع الآخرين من طرح القضايا التي تهمهم باستعمال القوة والعنف، بل انها بحكم قوتها تسيطر على وسائل التأثير على الرأي العام وصورته وتوجيهه في الاتجاه الذي تريده او تعتقد انه الافضل للمجتمع، وهذا يتعلق طبعاً بالفكر والمعتقدات التي تتبناها هذه النخب وترغب في ترسيخها.

وقد اوضحنا في كتيبات سابقة ان النخب المتنفذة تمارس بواسطة الراديو والتلفزيون والصحافة ومناهج التعليم وغيرها، تأثيراً يومياً وعميقاً على آراء الناس كجماعات وافراد، ولذلك نجد ان ما يراه أصحاب السلطة والهيمنة مناسباً لهم يعتبر مقبولاً ويروّج فيشكل القاعدة التي يجب عدم المساس بها وان كان من الممكن مناقشتها ونقدها. وكثيراً ما نرى ان السلطة والفئات المتنفذة، بشكل عام، تحاول تسويغ افكارها وتوجهاتها بشتى الطرق عندما يوجه اليها النقد الشديد، وتلجأ احياناً الى ضرب مبادئ ديمقراطية اساسية مثل حرية التعبير بادّعاء ان ما يعبر عنه يتنافى مع الأخلاق او المصلحة العامة، في حين ان الدافع الحقيقي لمثل هذا التعسف ليس الاّ تعارض الآراء المعبر عنها مع ما تؤمن به وتتبناه السلطة والفئات المشاركة فيها. وهذه السيطرة على وسائل الاعلام والتعليم والتحكم بمضمونها تخلق وعياً زائفاً لدى اعداد كبيرة من المواطنين يجعلهم ينظرون الى مصالحهم واحتياجاتهم من خلال سلم اولويات تضعه السلطة التي تمثل عادة الفئات المتحكمة بمصادر القوة والنفوذ. وليس صعباً ان نجد أدلة توضح هذه الآراء اذا ما حاولنا مراقبة انماط السلوك السياسي للفئات الفقيرة والضعيفة في العديد من دول العالم حيث نجد عادةً انها معرضة، بحكم ضعفها وارتباطها اقتصادياً بالسلطة وما تعرضه عليها من فرص عمل وغير ذلك، للتأثّر وللاستمالة من قبل السلطة التي تجند هذه الفئات الى جانبها وتستغلها في اهدافها من ناحية، وتتجاهلها وتكون السبب في تظلمها احياناً وتؤدي الى ضائقتها من الناحية الثانية (اليهود الشرقيون في اسرائيل مثلاً).

٢. يدعي منتقدو التعددية الديمقراطية انها ليست الاّ وجهاً مجملاً ومحسناً لحكم النخب السياسية والحزبية والاقتصادية وغيرها. أي

ان التعددية هي قناع لواقع تحكمه في الحقيقة فئات (نخب) كان معروفاً عنها منذ البداية انها القادرة على طرح قضاياها ومصالحها على بساط البحث العام عندما تجد ذلك مناسباً، وعلى تحقيق اهدافها. وبالتالي فان الحديث عن التنافس الحر بين الفئات المختلفة التي تركب المجتمع، كما ذكرنا في سياق هذا الكتيب، لا يجري في الواقع على اساس المساواة. ويلفت ذلك انتباهنا الى نقد آخر للتعددية الديمقراطية وهو انها لا تتعامل مع قضية عدم المساواة في الاوضاع الاقتصادية والفرص مما يؤدي الى تفاوت اجتماعي وسياسي ينعكس في ضعف تأثير الفئات الضعيفة على الحياة العامة.

٣. لم تتمكن التعددية من التغلب على خلافات قومية او دينية او طائفية وعلى الفروق الثقافية داخل المجتمع الواحد. ولم تتميز العلاقة بين الانتماءات الدينية والقومية والطائفية بالتسامح. ويبرز هذا واضحاً في العديد من الدول الديمقراطية في العالم واكثر الامثلة وضوحاً هي سلبية التعامل مع الاتراك والعرب والافريقيين الذين يعيشون في المانيا وفرنسا والنمسا وغيرها.

٤. يعتقد بعض المفكرين السياسيين ان التعددية تمنح فرص التمثيل والتأثير للمصالح والجماعات المنظمة، وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة. فالفقراء والمرضى والمسنون والعمال البسطاء والاقليات يفتقدون عادةً المنظمات القوية مثل رجال الاعمال واغنياء المزارعين والتجار المستوردين والاطباء وغيرهم، ولهذا فان فرص الضعفاء في التأثير، حسب التعددية والديمقراطية، تكون اضعف بكثير.

٥. يؤدي التوازن الذي ترغب التعددية في الوصول اليه والمحافظة على وجوده، الى شكل من المحافظة على الوضع القائم وعرقلة التغيير والتعديل.

منشورات مواطن

● سلسلة دراسات وأبحاث:

١. حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية
بقلم: برهان غليون عزمي بشارة
جورج جقمان سعيد زيداني.

٢. مساهمة في نقد المجتمع المدني: عزمي بشارة

٣. بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني ساري حنفي.

٤. الحداثة والديمقراطية: محمد يعقوب (قيد الاعداد).

● سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل.
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي.

٢. المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة.
بقلم: عزت عبد الهادي اسامة حلبي سليم تماري.

٣. الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية.
بقلم: موسى البديري جميل هلال
جورج جقمان عزمي بشارة.

٤. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.
تأليف: زياد ابو عمرو.
مناقشة: علي الجرباوي و عزمي بشارة.

٥. الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني.
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤.

● سلسلة أوراق بحثية:

١. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين.
بقلم: محمد خالد الازعر.

٢. المرأة في الأحزاب السياسية التقدمية: شعار وواقع.
بقلم: ايلين كتاب (قيد الاعداد).

● سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.**
٢. فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية.**
٣. اسامة حلبي، **سيادة القانون.**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية.**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة.**
٦. رزق شقير، **حقوق الانسان في حالات الطوارىء.**
٧. رجا بهلول: **الديمقراطية والتربية.**
٨. نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية.** (قيد الاعداد).

● سلسلة مبادىء الديمقراطية:

تحرير واشراف علمي: عزمي بشارة، اعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل ابو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة.

١. ما هي المواطنة؟
٢. فصل السلطات.
٣. سيادة القانون.
٤. مبدأ الانتخابات.
٥. حرية التعبير.
٦. عملية التشريع.
٧. المحاسبة والمساءلة.
٨. الحريات المدنية.
٩. التعددية والتسامح
١٠. الثقافة السياسية. (قيد الاعداد)

يتناول هذا الكتيب مبدأين هامين من مبادئ الديمقراطية وهما التعددية والتسامح اللذان يشكلان اساساً للثقافة السياسية الديمقراطية وشرطا اساسيا مسبقا لقيام النظام الديمقراطي. فبدون قبولهما لايمكن تداول السلطة وممارسة الحقوق والحريات وفسح المجال لمشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم والاسهام في صنع القرار، وجعله منبثقاً عن الارادة الجماعية التي تتكون من ارادات فئات وجماعات مختلفة لكل منها مصالح وآراء مختلفة.

تقوم التعددية، كما سنوضح في هذا الكتيب، على اساس قبول الاعتقاد بان التنوع والاختلافات هما صفة ملازمة للحياة الاجتماعية، وأن الاطار الاجتماعي يضم مجموعات وفئات وتنظيمات وقيماً وممارسات ايديولوجية مختلفة تتمتع بالشرعية وبالحق في التعبير عن النفس داخل هذا الاطار. يحتم هذا الاختلاف ضرورة ايجاد آليات للتوفيق وخلق حد ادنى من التوازن، على الاقل، بين هذه الاختلافات بهدف ضمان وحدة الاطار المجتمعي بواسطة ايجاد قواعد متفق عليها تحكم العلاقة بين مركباته على اساس التسامح والاعتراف المتبادل.